التعليل النحوي في الأسماء المعربة عند ابن الحاجب وشراح الكافية في القرن السابع الهجري

الباحث : علاء عويد برهان فليح
المديرة العامة لتربية البصرة
alaaowedalkhafajia@gmail.com

أ. م. د. لؤي طارق علي
المديرة العامة لتربية البصرة
luay.tareq@uobasrah.edu.iq

الكلمـــات المفتاحيـــة: النظـرة الفلسـفية والمنطقيـة ، المبتـدأ والخبـر ، علـة الوصـف ، علـة الأصل ، التشبيه الحقيقي.

كيفية اقتباس البحث

فليح، علاء عويد برهان ، لؤي طارق علي ، التعليل النحوي في الأسماء المعربة عند ابن الحاجب وشراح الكافية في القرن السابع الهجري،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Grammatical Reasoning in Inflected Nouns According to Ibn al-Hajib and the Commentators of Al-Kafi in the Seventh Hijri Century

A Researcher: Alaa Owaid Burhan Faleeh

Asst. Prof. Dr. Luay Tareq Ali

Keywords : philosophical , subject and predicate, description reason , origin reason, factual simile.

How To Cite This Article

Faleeh, Alaa Owaid Burhan, Luay Tareq Ali, Grammatical Reasoning in Inflected Nouns According to Ibn al-Hajib and the Commentators of Al-Kafi in the Seventh Hijri Century,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Grammarians have sought the reasons from the speech of the Arabs and derived their rules and analogies from it, following the differences in their dialects and the grammatical indicators they provide. In turn, this leads to variations in the application of the rules' principles, resulting in the emergence of secondary and tertiary reasons. In its early stages, grammatical causation was characterized by simplicity, reflecting both the simplicity of learners' questions and the limited objectives for which such explanations were provided. However, as grammatical schools became established and their foundations solidified, scholars began to differ in their views. This led to disputes among them on numerous issues, prompting each school to defend its perspective through arguments and evidence aimed at refuting opposing views that challenged their interpretations. As a result, grammatical causation expanded significantly, encompassing nearly every grammatical rule and principle. Each rule came to be associated with a form of justification—whether brief or extensive, straightforward or complex—depending on the

grammarian's proficiency, linguistic mastery, argumentative skill, and desire to demonstrate intellectual sophistication. Grammarians start to explain everything related to syntactic structure, among them Ibn al-Hajib, who composed his 'Kafiyah,' a concise and valuable grammatical work. Due to its scientific significance in the field of grammar, the book encouraged grammarians to hasten to explain it and study it closely.

What distinguished Ibn al-Hajib in his educational research approach, which included the chapters of the book dividing 'cause' into the parts of speech, namely nouns, verbs, and letters, is what the commentators of Al-Kafiyah have followed. This research was limited to the chapter on nouns to address a model of these instances. In it, he followed the descriptive-analytical method, which Ibn al-Hajib and the commentators of Al-Kafiyah adopted in the seventh century AH to follow the visual method in directing causes. Thus, their reasoning displayed a philosophical and logical perspective, which is a distinguishing feature of the methodology of Ibn al-Hajib and the commentators of Al-Kafiyah.

The integration of logic and philosophy into Arab intellectual life had a significant impact on the expansion and elevation of grammatical causation, moving it beyond its original simplicity and purpose. Consequently, analogical and dialectical causes emerged alongside pedagogical ones. Scholars of the seventh century AH undertook efforts to review and weigh these types of causation, as demonstrated by Ibn al-Ḥājib and the commentators of the Kāfiyah, whose work played a prominent and effective role in the development of grammatical theory.

ملخص البحث :

لقد استسقى النحاة العلة من كلام العرب واستنبطوا إحكامهم وأقيسهم منها متابعين في ذلك اختلاف لهجاتهم وما استدلت به من دلالات نحوية ، وهي بدورها تفضي تبايناً في توجيه إحكام العلل ، فظهرت العلل الثواني ، والثوالث ، وقد كانت العلل في بادئ أمرها تتصف بالبساطة وذلك لتناسب بساطة سؤال المتعلم ، وكذلك بساطة الغاية التي من أجلها كان التعليل ، إلى أن حان الوقت للمدارس النحوية من الوقوف على اقدامها وتثبت مرتكزاتها فاختلفت أراء علماءها ، فظهر الخلاف بينها في كثير من المسائل ، فلجأت كل مدرسة إلى الدفاع عن وجهة نظرها بالحجج والبراهين ؛ لتدحض موقف المخالف والذي كان معترضاً على توجيهها ، وكان لذلك نتيجة أن تشبعت العلل وتوسعت مساحتها ، فلم يبق حكماً نحوياً ولا قاعدة من قواعد النحو إلا ولها تعليل ، ويطول ذلك التعليل أو يقصر ، ويعتدل أو يلتوي على حسب مقدرة النحوي ، وتمكنه من زمام اللغة والجدل ورغبته في التنوق وإظهار البراعة ، وأخذ النحاة بتفسير كل ما

يتعلق به التركيب النحوي ، ومن هؤلاء النحاة ابن الحاجب الذي نظم كافيته وهي موجزة نحوية قيّمة ، ولمكانتها العلمية ، في علم النحو شجعّت النحاة بالتسارع إلى شرحها والوقوف عليها ، وما تميز بيه ابن الحاجب في أسلوب بحثه التعليمي والذي تضمن فصول الكتاب من تقسيمه العلة إلى أقسام الكلام وهي الأسماء والأفعال والحروف ، وهذا ما تبعه فيه شراح الكافية ، واقتصر هذا البحث على فصل الأسماء ليعالج أنموذجاً من هذه المواطن ، وقد اتبع فيه المنهج الوصفي التحليلي ، والذي ذهب فيه ابن الحاجب وشراح الكافية في القرن السابع الهجري لإتباع المنهج البصري في توجيه العلل ، فظهر في تعليلهم النظرة الفلسفية والمنطقية ، وهي تميز به منهج ابن الحاجب وشراح الكافية .

فكان لدخول المنطق والفلسفة أجواء حياة العربي أثرها الواضح في أتساع رفعة التعليل وفلسفة العلل ، مما أخرجها عن بساطتها وغايتها الأولى التي من اجلها كانت ، فنشأت العلل القياسية والجدلية بجانب العلل التعليمية وهي ما قام به نحاة القرن السابع من مراجعتها والترجيح بينها ، وهو ما ذهب فيه ابن الحاجب وشراح الكافية ، فكان لعملهم دور بارز وفعّال في مسيرة العلة النحوية .

المقدمة

الحمد لله الذي ليس لقضائه دافع ، ولا لعطائه مانع ، ولا كصنعه صنع صانع ، والصلاة والسلام على أشرف المخلوقات محمد وآل بيته الأطهار.

أما بعد

فإن كتاب الكافية لابن الحاجب من الكتب النحوية المهمة التي انهالت عليها الشروح والتي شحنت بالتعليلات النحوية ، ويعد ابن الحاجب من النحاة الذين امتازوا بالتعليل ، وتابعه في ذلك شراح الكافية في القرن السابع الهجري ، وقد تميز ابن الحاجب في منهجه من تقسيمه الكتاب إلى فصول ثلاث ، تضمنت الأسماء والأفعال والحروف ، وانمازت هذه التعليلات بالطابع الفلسفي والمنطقي والذي اتبع فيه جمهور البصريين في الأغلب الأعم ، وجاء هذا البحث لدراسة قسماً من ذلك وهي الأسماء ، وكانت لها أنموذجاً .

المطلب الأول: التعليل في الأسماء المرفوعة :

الرفع حالة إعرابية تشترك فيها الأسماء والأفعال وهو ما يتوقف عليه التوجيه الدلالي ، وعدّ العلماء الرفع اشرف الحركات وأعلاها كونها إعراب العمد وهو ما يكون بالعوامل اللفظية والمعنوية . والأسماء المرفوعة تكون في مواطن متعددة كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه وما كان

من المتبوع وما الحق إن وأخواتها وكان وأخواتها وغيره الكثير من أبواب النحو ، ومن هذه الأبواب :

١ – المبتدأ والخبر :

تتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر ، وهما ركنان أساسيان في الجملة ، والأصل أن يأتي المبتدأ أولاً ؛ لأنه تُبدأ به الجملة ، ثم يأتي الخبر لتتم الفائدة ، وحدّ النحاة المبتدأ بأنه " الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مُخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى عنه "[١] . " فالمبتدأ كل اسم أُبتدى ، ليبنى عليه كلام . والمبتدأ والمبني عليه مرفوعان والابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مُسند ومُسند إليه "[٢].

وعند ابن السراج " المبتدأ هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدئان ، دون الفعل ويكون ثانيه خبره" ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه [٣] " وهو ما جاء به صاحب شرح الحدود في النحو إذ قال عنه بأنه : " الاسم المجرد عن عامل لفظي لفظاً أو حكماً مخبراً عنه أو وصفا لما انفصل وأغنى "[٤].

أما الخبر فذكره ابن السراج " الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً ، بالخبر يقع التصديق والتكذيب " [٥] ،وقيل فيه " كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه "[٦]. وسوف نتطرق إلى بغض العلل في باب المبتدأ والخبر ، منها :

أ–علة مجيء الوصف مبتدأ واستغنائه بمرفوعه عن الخبر:

ذهب جمهور البصريين إلى اعتماد الوصف مبتدأ شريطة أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام[٧]، وهذا الشرط لم يعتمده ويأخذ به الكوفيون ومن تبعهم [٨] ، وقد تابع ابن الحاجب مذهب البصريين في أن المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه ، والصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة الظاهر نحو : زيدٌ قائم ، وأقائم الزيدان ، فإن طابقت مفرداً جاز الأمران . فنلحظ قول المصنف " والصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم ، وما قائم الزيدان ، وأقائم الزيدان ؟ " [٩] ليُدخل في الحد المبتدأ المسند نحو : أقائم الزيدان ؟ لأن المبتدأ إما اسم مجرد، أو يكون صفة تأتي بعد حرف النفي أو بعد حرف الاستفهام رافعة الظاهر ليخرج عنه نحو : أقائمان الزيدان ؛ لأن قائمان لا يكون إلا خبراً ، الزيدان مبتدأ على الأفصح ؛لأن في (قائمان) ضميراً ، فلو لم يقدر خبراً لعاد الضمير إلى غير مذكور ، وإنما قال بعد حرف النفي والف الاستفهام ؛ لأن الصفة لا ترفع الظاهر إلا باعتبار عملها عمل الفعل ولا تعمل عمله على الأصح إلا بشرط الاعتماد إما على صاحبها ، أو على حرف الاستفهام ، أو على حرف النفي ، في حين إذا كان اعتمادها على

صاحبها فلا تكون إلا نابعة له مطلقاً ، فلا يصح وقوعها مبتدأ ، ولهذا حرفا النفي والاستفهام بالذكر ، وإنما حكم على الصفة بكونها مبتدأ حينئذ لامتناع جعلها خبراً ؛ لأن المثنى لا يخبر عنه بالمفرد ، وأما الزيدان ففاعل سد مسد الخبر[١٠] . فقوله : وإن طابقن مفرداً فجاز فيه الأمران، نحو : أقائم زيدٌ ،فإن قائم يجوز أن يكون مبتدأ و(زيد) مرفوع ، وقد سد مسد الخبر قيد ظل تحت الحد ، وأن يكون (قائم) خبراً مقدماً ، و(زيد) مرفوع بالابتداء فلا يدخل في الحد[١١].

فالمبتدأ يكون ضربان الأول ما يكون له خبر في اللفظ ، نحو المؤمنون أخوة ، والثاني هو مبتدأ ليس له خبر في اللفظ ولا في التقدير ، فهو عبارة عن وصف مسند إلى مرفوعه ، وهو ما استغنى بمرفوعه عن الخبر وهذا موضع البحث في هذه الدائرة ، وسبب الاستغناء يكون لشدة شبهه بالفعل ؛ ولذلك لا يحسن استعماله ، ولا يطرد في الكلام حتى يعتمد كما أُشير إلى ما يقربه من الفعل ، وهو الاستفهام أو النفي [١٢].

فالمبتدأ هنا يتضح أنه لم يحتج خبراً لاستغنائه بمرفوعه عن الخبر ؛ حين يكون مرفوع المبتدأ قد سد مسد الخبر في أتمام الفائدة ، لذلك إذا لم يستغن الوصف بمرفوعه عن خبره لم يسد مرفوعه مسد الخبر ، كقولنا : أقائم ابواه زيد ؟ إذ يكون (ابواه) فاعل لاسم الفاعل (قائم) لكن لا تتم الجملة بالوصف ومرفوعة فقط ، بل تحتاج إلى ما ذكر بعدهما (زيد) ؛ لأنه وصف لم يستغن بفاعله عما بعده ، إذ هو خبر مقدم ، وزيد مبتدأ مؤخر[١٣] .

فتظهر علة استغناء الوصف بمرفوعه عن الخبر جاءت مشابهة بالفعل ، وهذه هي علة مشابهة ، وهذا الشبه يكون قوياً وقريباً من الفعل بإعتماده على نفي أو استفهام ، فتكون العلة هنا هي علة شبه ، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب في مصنفه ، وأكد ذلك بما جاء في شرحه للكافية وقد تابعه شراح الكافية ، وقد سار على ذلك ابن الناظم إلا أنه علل ذلك من أنه يجوز الابتداء به على قبح وهو بذلك يُلحظ أنه تابع جمهور البصريين في توجيه هذه العلة [١٤]. في حين جاءت عبارة المصنف بقوله : رافعة لظاهر ، لتكون احتراز من توهم متوهم تجوزه ، إذ رفع مضمراً في مثل قولك : أقائمان هما ، أو : أقائمان الزيدان ، فإنه لو اقتصر دونه لدخل فيه وليس بمتدأ بإتفاق، وهذه المسألة ذهب المصنف في اقتناعها وهو بهذا الامتناع يوافق الكوفيين ، وهذا التعليل خالف به البصريين الذين ذهبوا إلى جوازها ، فيكون وجه الامتناع ظاهر لديه ؛ لأن جوازه كما يرى يؤدي إلى جعل المتصل وجوباً منفصلاً ، غير موجب لذلك ، في حين ارتضى ابن هشام قول البصريين في هذا التوجيه وردّ على الزمخشري ومن تابعهم في الجواز ومنهم المصنف [١٥].

فالعلة هنا علة استغناء ، حيث أن المبتدأ الوصف قد استغنى بمرفوعه عن الخبر فسدّ مرفوع الوصف مسد الخبر ، وهذا ما ذكره ابن مالك في حدّه للمبتدأ إذ قال : "أو وصف سابق رافع ما انفصل واغنى "[١٦] وتابعه ابنه وأضاف علة أخرى حيث قال : " هذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر لشدة شبهه بالفعل " [١٧] فهنا يظهر أنه علل بعلتين ، الأولى علة الاستغناء ، وعلل هذا الاستغناء بعلة المشابهة بين الوصف وفعله ولذلك فهو يكون عند كثير من النحويين " لا يطرد حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام أو النفي " [١٨].

وقد عدّ الزمخشري سد مرفوع المبتدأ الوصف مسد خبره من قبيل حذف الخبر ، فقال : " ومما حُذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم : أقائم الزيدان " [١٩] .

والحقيقة أن المبتدأ هنا ليس له خبر في اللفظ ولا في التقدير ، وهذا ما تنبه له ابن يعيش عند شرطه لكلام الزمخشري السابق ؛ حيث قال : " أقائم الزيدان ؟ تعني أنه حذف الخبر لسد الفاعل مسده ، واعلم أن قولهم : أقائمٌ الزيدان ؟ إنما أفاد نظراً إلى المعنى ، إذ المعنى أيقوم الزيدان ؟ فتمّ الكلام ؛ لأنه فعل وفاعل ، و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ ، فقالوا : (أقائم) مبتدأ ، و(الزيدان) مرتفع به وقد وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تم به ، ولم يكن تم خبر محذوف في الحقيقة " [٢٠] .

ويرى الدكتور علي أبو المكارم " والمتأمل يرى أنه ليس ثمة خبر محذوف ؛ بل هو مجرد افتراض نحوي لا أصل له من واقع التعبير اللغوي " [٢١] . وعلى هذا يكون المعنى تاماً بدون الخبر ، والقول بحذف الخبر يكون نابعاً من معيارية اللغة لا واقعيتها ، حيث إن الحذف افتراض نحوي [٢٢].

ب – علة الأصل في تقديم المبتدأ على الخبر :

الأصل في المبتدأ هو أن يتقدم على الخبر ، ولكن في مواطن وجدت أسباب جعلت من الوجوب الخروج عن هذه القاعدة ، ويكون منها تقديم الخبر على المبتدأ ، فجاء قول المصنف : " وأصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز (في داره زيد) ، وامتنع : صاحبها في الدار " [(٢٣)].

وفي هذا القول يُلحظ أتباع المصنف لمذهب البصريين في اعتماده هذه القاعدة وقد علل ذلك التقديم وتابعه ابن القواس في إيضاحه من أن أصل المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، وذلك يكون المبتدأ محكوم عليه ، فوجب في ذلك أن يتقدم على المحكوم به عقلاً ، فإن قُدم في اللفظ كان ذلك هو الأصل ليطابق اللفظ المعنى ، إذا وجد مانع فإنه يمتنع التقديم ، نحو : صاحبها في الدار ، وذلك لامتناع عود الضمير على ما بعده لفظاً ومعنى ،فيكون أصله التقديم لأنه المحكوم عليه فلا بد من تقديمه ليكون الحكم على متحقق ، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب في شرحه

الكافية [٢٤]. وهذا ما بينه الرضي في شرحه لبيان علة التقديم لأنه لابد من وجوده مثل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه [٢٥]. فيظهر موقف ابن الحاجب أنه اتبع ما ذهب إلى جمهور البصريين في أصل التقديم للمبتدأ ، وهو ما يكون على رتبة والتي يكون من خلالها بيان الدلالة المعنوية . وممن ذكر هذه العلة من نحاة القرن السابع ابن خروف ؛ إذ قال : " فإن كان الخبر معرفة أو منزلاً منزلة المشتق ، نحو : زيد أخوك ن وزيد لقائم لم يجز تقديمه للبس ، فإن تقدم كان مبتدأ واختلف المعنى ؛ لأن المجهول هو الذي تقع به الفائدة وهو الخبر"[٢٦] .

فالخوف من اللبس هو من جعل النحاة يمنعون تقديم الخبر على المبتدأ ويوجبون الترتيب الأصلي بين ركني الجملة في هذه الحالة . فالعلة هنا علة أمن اللبس ، لأنه إذا التبس علينا المبتدأ بالخبر ، لم يكن ثمّة قرينة تحدد كل ركن منها اعتمد على الترتيب الأصلي الركني والجملة الاسمية [٢٧].

وكذلك ذكر هذه العلة ابن يعيش ، إذ يرى إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ ، لم يجز تقديم الخبر ؛ لأنه مما يُشكل ويُلتبس ، إذ كل واحد منها يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه ، فأيهما قدّمت كان المبتدأ ... اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منها[٢٨].

أما إذا وجدت قرينة تساعد في تحديد كل من المبتدأ والخبر ، فيصير الترتيب الأصلي بين ركني الجملة غير ملزم ، ومن ذلك قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنوهُن أبناءُ الرجالِ الأباعد [٢٩]

فكانت قرينة التشبيه الحقيقي قاطبة بأن (بني الأبناء) مشبهون بـ (الأنباء) ، فـ (نبو أبنائنا) مبتدأ مؤخر ، و(بنونا) خبر مقدم ، والمعنى : بنو أبنائنا مثل بنينا[٣٠] .

فتساوي المبتدأ والخبر في التعريف مع وجود قرينة التشبيه جوّز تقديم الخبر عن المبتدأ ، فعله جواز التقديم هنا هي دلالة الحال ؛ حيث أن القرينة المعنوية المتمثلة في قصد تشبيه أنباء الأنباء بالأبناء أفهمت السامع المبتدأ والخبر دون الاعتماد على الترتيب [٣١].

واستدرك ابن القواس على ابن الحاجب ثلاث مواضع اوجب فيها تقديم المبتدأ ن وهي : أن يحذف الخبر والمبتدأ معرف وذلك غما بكون في الاستفهام أو يكون في عطف جملة ابتدائية على مثلها والخبر محذوف من الثالث ، نحو : زيد قائم وعمرو ، أي وعمرو قائم ، فيمتنع تقديم الخبر في الثانية ، فلا يكون عمرو وخبر لمبتدأ محذوف نحو : أمّا زيد فمنطلق ، وثالثهما : أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر أو منزلاً منزلته كما ذكر سلفا في الشاهد الشعري[٣٢] .

وقد اخُتلف في جواز تقديم الخبر على المبتدأ ،إذ ذهب البصريون في جواز التقديم لفظاً توسعاً في العبارة ، واهتمامهاً بها ، في حين جاء مغايرٌ لامتناع ذلك وهو ما جاء به الاخفش والكوفيين ، فكان الاحتجاج النحوي للبصريين معتمداً على التنزيل القرآني في قوله تعالى : ((سواء محياهم ومماتهم)) في حين الاستعمال اللغوي جاز بقولهم : تميمي أنا ومشنوء من يشنوك أما الاستدلال فكان في قول الشاعر[٣٣] :

فتى ما ابن الأغر إذا شتونا وجب الزاد في شهري قماحِ.

فقال ابن مالك في جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعله المبتدأ أو يقرن بالفاء[٣٤] . والنص هنا يتضمن علتين تعليميتين هما علة إبهام وعلة اقتران. أما ابن عصفور فقال : " والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر اسم استفهام نحو قولك : كيف زيد ؟ أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدمين عليها نحو : في الدار رجل أو يكون المبتدأ قد اتصل بضمير يعود على الخبر نحو قولك : في الدار ساكنها ..." [٣٥]والعلة التي يبوح بها نص ابن عصفور هي علة وجوب .

٢-نائب الفاعل :

" هو ما حذف فاعله وأقيم مقامه " [٣٦] وقد أطلق عليه مسميات عدّة ، فأسماه سيبويه باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعوله [٣٧]. وذكره أخر باسم باب المفعول الذي لا يذكر فاعله [٣٨]. وسماه ابن السراج باب المفعول الذي لم يسم من فعل فعل به [٣٩]، وسماه ابن عصفور باب ما لم يسم فاعله[٤٠] وسماه ابن عقيل باب النائب عن الفاعل [٤١].

فالجملة الفعلية تتكون من الفعل والفاعل ، وهذا الفاعل يكون في صور متعددة فأن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وقد يحذف ذلك الفاعل ويدل من الجملة لأغراض لفظية أو معنوية كالعلم به أو الجهل أو التعظيم أو التحقير أو الخوف منه أو الخوف عليه أو قصد إبهام وغير صامت الإغراض ، فينوب عنه المفعول به فيأخذ الفاعل من العمدية وللرفع والوجوب في التأخير وامتناع الحذف وينزل منه منزلة الجزء والتسمية الأخيرة ظهرت في القرن السابع الهجري عند أبي علي الشلوبين في كتابه التوطئه [٤٢] .

أ- علة امتناع قيام المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل :

يمتنع قيام إنابة الفاعل من المفعول له والمفعول معه وذلك كما أورده بعض النحاة ، وقد تابع الشراح الكافية ما ذهب إلى النحاة السابقون ، إذ ذكر مصنف الكافية ابن الحاجب " ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت) ولا الثالث من باب (أعلمت) ، والمفعول له ، والمفعول معه كذلك " [٤٣] .

إذ لا يجوز أن يقعا موقع الفاعل عند الجمهور ولذلك بضعت ما ذكر وقد وثق شراح الكافية في هذا الموطن وأوردوه أيضاً لذلك ،فنرى ما ذهب إليه ابن فلاح اليمني في بيان أن علة منع قيام المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل لا وجه أولهما لو أقيم مقام الفاعل لانتفت علة الفعل، وهذا ما لا يصح ، وإن جيء بالظرف لينقضي هذا التوجيه فإنه لا يكون فعل وإلا في الظرف ، وللفرق بينهما أن لفظ الظرف يدل عليه ، أما المفعول له فلا يدل عليه لفظ المصدر ؛ لأنه بغير علة [٤٤]، وهذا الرأي راجح ؛لأن علة الفعل تكون نتاجها المفعول . وقد يكون لها وجهاً أخر وذلك أن هذه العلة ربما يكون لأفعال متعددة كقولك : كسوت وأعطيت إكراماً لك ، قو أقيمت مقام الفاعل لتعيين الفعل الرافع له ، وبقى ما عداه غير معلل وهذا ما أوضحه المصنف في شرحه[٤٥]. وحينئذ لا يخلو إما أن يقام لفظ (الإكرام) مقام الفاعل للجموع أو لأحدهما ، وعلى كلا التقديرين يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل وهو باطل وفيه نظر [٤٦]، وهذا التوجيه لشارح الكافية ابن القواس يجعل فيه قطعية على الامتناع قيامه مقام الفاعل ، أما المفعول معه فإنما امتنع قيامه مقام الفاعل لكون " المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى (مع)"[٤٧] ومفعول ما لم يسم فاعله مجرد من الواو ، فلو أقيم المفعول معه مقام الفاعل للزم أن يكون بالواو، وبغير الواو ، وهو محال ؛لكونه من تناقض فذهب ابن فلاح إلى امتناع إقامة المفعول معه مقام الفاعل ؛لأنه يؤدي إلى توهم عطف الاسم على الفعل بسبب وقوع الواو تبعها ، وحذفها يخل بمعنى المفعول معه [٤٨] .

وقد قدم النحاة تعليلات لهذا الامتناع ، ومن ذلك ما أورده الرضي إلى أن العلة في ذلك هي كون المفعول معه ليس من ضرورات الفعل في المعنى ، وما ينوب مناب الفاعل ينبغي أن يكون مثل في المعنى[٤٩] .

أما الصبان فيرى أن علة منع نيابة المفعول معه مناب الفاعل ، فهي وجود الفاصل بينه وبين الفعل [٥٠]. وهو في هذا التوجيه لا يختلف عما أورده شراح الكافية. في حين أورد ابن الحاجب في شرحه للكافية علة منع قيام المفعول له والمفعول معه عن الفاعل ، وذلك لأنه قد يكون علة الأفعال متعددة ، فتقول ضربتُ وأكرمت وأعطيت إكراماً لزيد ، فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إما أن يقام مقام المجوع أو مقام احدهما ، وعلى كل تقدير يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل ، وهذا ما يصفه ابن الحاجب بأثر باطل ، فلما كانت هذه الفاصلة غير مطردة عند العرب امتنعوا من إثباتها في هذا الموضع الذي لا تتعد فيه الأفعال [٥١]. لذلك جاء تعليل المصنف لهذه أخرج اتصافاً يرى بإمتناع وقوع المفعول من أجله هذا الوقع لأن نصبه هو المشعر بالعلّية،إذ ليس في لفظه ما يشعر بالعلية بخلاف الظرف فإن لفظه ما يشعر بالظرفية؛

ولأن التعليل قد يكون الأفعال متعددة لقولك : كسوت وأعطيت إكراماً له ، فلو أقيمت مقام تعين له الفعل الرافع له وبقي ما عداه غير معلل وهذا ما إبانه المصنف في شرحه [٥٢] .

وكذلك في امتناع قيام المفعول معه مقام الفاعل الأثر مذكور بحرف العطف فلو أقيم مقام الفاعل لكان إما أن يحذف الواو أو تبقى ، وإن حذفها تخرج المفعول معه عن أن يكون مفعولاً معه ، لأنه لا يعقل بدون الواو وإن لم تحذفها امتنع التركيب لما لم يسم فاعله ؛لأنه يكون على غير معطوف عليه[٥٣]. وقد ذكر التبريزي في شرحه للكافية إنه لو حذف الفاعل وأقيم مقام المفعول معه فإن كان مع بقاء الواو يلزم العطف بدون المعطوف عليه ، ولذلك لا يقال : جئت والحجرة ؛ لأن عطف الحجرة على (تاء) جئت مع فصل أو عدم فصل لا يجوز ؛ لأن المفعول معه مشارك للفاعل ، فإذا حذف لم تبق المشاركة وإذا كان بدون الواو فلا يكون حينئذ مفعولا معه [٥٤].

ب- علة إنابة المفعول والمصادر عن الفاعل :

أورد العلماء أن هناك أشياء تنوب عن الفاعل وقد حصر ذلك في خمسة أشياء وهي المفعول ، والجار والمجرور، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، المصدر ، فإذا لم يوجد في الكلام إلا واحداً من هؤلاء تعين نيابته . وقد ذكر ابن الحاجب أن المفعول إن وجد تعيين إنابته عن الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره. فيذهب ابن الحاجب مذهب العلماء في إنابة المفعول عن الفاعل وقد أوضح ذلك شرحاً شارح الكافية ابن القواس ، إذ حدد الأشياء التي تنوب عن الفاعل والتي ذكرت أنفاً وهو مذهب البصريين [٥٥]،وتحديد ذلك في شرط أن يكون الفعل المسند إليه الفاعل منصوباً ؛لأن المفعول يقتضيه الفعل بالمحلية كما يقتضي الفاعل بالإيجاد ولذلك يصبح أن يجعل فاعلاً [٥٦]. في حين ذهب الكوفيون والاخفش إلى جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده وذلك مستدلين بقوله تعالى : ﴿ **وليجزي قوماً بما كانوا يكسبون**﴾ [الجاثية :١٤] ،إذ قام مقام الفاعل أحد المفعولين ؛ لأن الفعل يتعدى إلى مفعولين ، أي : ليجزي الخير قوماً.

ويذهب بعض الشراح إلى إجازة نيابة الظرف أو المصدر وذلك إذا خلا المسند من المفعول به، وكذلك إذا لم يكن الفعل المسند إلى الفاعل متعديان لجميع وهو المصدر والظرف ، والجار والمجرور على السواء أي لا رجحان في إقامة شيء ، منها مقام الفاعل، بل يكون الخيار للمتكلم في ذلك [٥٧] .

وقد صرح ابن جمعة الموصلي في هذا الموطن إذ يقول " وإن خلا المسند من مفعول به صريح ناب ما تصرف ، واختصر من الظروف أو المصادر أو الجار والمجرور نحو (أفلح دهره) و

(سعي سعي مبرور) و(السعي المحمود) و(رضى عن المحسنين) ولا ينوب نحو (عند) و (معاذ الله) و(حين) و(ضرب) لفقد التصرف والاختصاص" [٥٨] .

وقد أشار ابن فلاح في المغني أنه " ولابد من تغييرها لئلا يلتبس المفعول بالفاعل ، لأنه لابد من رفع المفعول لوجهين ، أحدهما : لقيامه مقام الفاعل لأن القائم مقام الشيء يُعطي إعراب ذلك الشيء كما في المضاف إليه ، أن الثاني : أنه لا يستقلّ الكلام بغير مرفوع وإذا ارتفع المفعول بإسناد الفعل إليه ، فلو لم تغير الصيغة لم يُعلم بأنه مفعول[٥٩] . وهذا الرأي هو ما أشار إليه سيبويه في قوله : " واعلم أن المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ في التعدي والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعلُ فاعل ؛ لأن معناه متعدياً إليه فعل الفاعل وغير متعدٍ إليه فعله سواءٌ . إلا ترى أنك تقول ضربتُ زيداً ، فلا تجاوز هذا المفعول ، وتقول ضُربَ زيدٌ ، فلا يتعداه فعلهُ ، لأن المعنى واحد " [٦٠].

ويزيد إيضاحاً لذلك ابن السراج بقوله : " ارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتمُّ إلا به ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتمُّ إلا به وقلتُ ولم تذكر من فعل به لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصباً ، وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه " [٦١].

وأوضح ابن الانباري علة إقامة المفعول دون غيره مقام ما لم يسم فاعله وذلك بقوله : " فإن قيل : فلمَ إذا حذف الفاعل وجب أن يقام اسم أخر مقامه ؟ قيل : لأن الفعل لابد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً من غير محدِّث عنه ، فلما حذف الفاعل ههنا ، وجب أن يقام اسم أخر مقامه ليكون الفعل حديثاً عنه وهو المفعول "[٦٢] وجاء رأي أخر يظهر علة إقامة المفعول " وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل ليكون الفعل حديثاً عنه ، إن الفعل خبر ، ولابد له من مخبر عنه . ولما أقيم مقامه في الإسناد إليه رفع كما رفع الرافع له الفعل المسند إليه "[٦٣] .

وقد اشترط النحاة شرطين لإنابة المصدر ، وهذا ما سار عليه شراح للكافية وحصر في أن يكون المصدر مخصصاً إما بلام أو الإضافة أو الصفة أو العدد واللام الثاني أن لا يكون المصدر كسبحان الله ومعاذ الله ، إما الظرفان يشترط فيهما أن يكونا متصرفين كيوم وفرسخ ، وأن يكونا متخصصين فيجوز : سير عليه يومان ويوم الجمعة وفرسخان لكونهما معلومي الكمية.

فالعلة على تصرف وعدم اختصاص والمراد بالاختصاص أن يكتسب المصدر من لفظ أخر معنى زائداً على معناه المبهم ، ليكون في الإسناد إليه فائدة ، فلا يصح أن يقال عُلِمَ علمٌ ، إذ

لابد مع المصدر من زيادة معنى جديد على معناه الأصلي ليكون صالحاً لثباته وهذه الزيادة تأتيه من خارج لفظه بالوصف أو بالإضافة وهي التي يلخصه مختصاً [٦٤] .

أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص إذ لا فائدة فيه لدلالات الفعل عليه [٦٥]، وهذا ما ذكره ابن الحاجب في شرحه للكافية إذ يرى إنما كان كذلك لأن المفعول به أقرب إلى الفعل مما سواه ، فإن الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل ، ولا يقال أن استدعاء الفعل للمصدر أقرب ، فيلزم أن يكون أولى ، فإن في الفعل دلالات على المصدر ، فإذا أقيم مقام الفاعل لم يكن في الكلام فائدة متجددة ولا يفيد شيئاً [٦٦]. وهذا مذهب البصريين ووافقهم المصنف ،وأما الكوفيون وتابعهم الأخفش وابن مالك جوزوا إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مستدلين بقراءة أبي جعفر ﴿ **ليجزي قوما بما كانوا يكسبون** ﴾ [الجاثية : ١٤]

وقد ردّ المصنف عليهم إنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فكان مردوداً " [٦٧].وقد اعتمد جمهور البصريين هذه العلة وإنه ينوب عن الفاعل كل من الظرف والمصدر والمجرور والفاعل للنابتة من ذلك هو المتصرف المختص نحو : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ [الحاقة : ١٣] بخلاف المبهم : جلس مكانه [٦٨].

فيحصل أن المصدر لا ينوب عن الفاعل في الفعل الذي لم يسم فاعله إلا بشرط التصرف والاختصاص ، وأجاز الاخفش نيابة غير المتصرف من الظروف نحو : جلس عندك [٦٩].

وردّ أبو حيان في إن هذا الرأي مردود فلو كان على ما ذكر لكان مرفوعاً [٧٠]، في حين يرى بعض النحاة أن الظروف والمصادر تنوب عن الفاعل إذا جعلت مفعولان توسعاً ؛ لأن الأصل في نائب الفاعل هو المفعول به فإذا توسع في المصادر وصرف مفعولان جاز نيابتها وكأن وقع بالظرف نفسه لا فيه وكذلك الصادر [٧١] .

المطلب الثاني : التعليل النحوي في الأسماء المنصوبة

١ – المفعول المطلق

أ – علة تسميته

المفعول المطلق يسميه سيبويه (الحدث ، الحدثان) [٧٢] وعلة ذلك " أنها أحداث الأسماء التي تحدثه ،المراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون "[٧٣] . وربما سماه (الفعل) وكذلك يسمى المصدر، وهو المشهور عند جمع من النحويين ؛ لأن الأفعال اشتقت منه فكأنه صدرت عنه [٧٤].

أنّ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق ؛لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك ، "والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً"[٧٥] وقد علل شراح الكافية تسمية المفعول المطلق ، فيلحظ عند ابن القواس أنه ذكر علة هذه التسمية ؛ لأنه فعل الفاعل حقيقة من غير

تجوز كما هو في سائر المفاعيل ، فعندما تقول : ضربتُ زيداً، فالضرب هو ضربك وفعلك لا زيد ، ويضيف أيضاً توضيح لذلك بإنه لم يفيد بشيء من حروف الجر [٧٦] . وهذا ما اصطلح عليه بعلة العلة . في حين لم يذكر شارح الكافية ابن فلاح اليمني علة تسميته بالمطلق ولم يشر إليه واكتفى بالوقوف على أنواعه وعلة حذف فعله ، وقد ميّز ابن الناظم بين تسميته بالمطلق دون غيره عن المفاعيل ؛لأن المفاعيل الأخرى اختصت بالتقييد كالإلصاق أو بحرف الجر ، في حين يرى أن المفعول المطلق ح بالإطلاق [٧٧] . وهو ما سار عليه أيضاً ابن الجزري وجمع من النحاة[٧٨].

وأورد ابن الحاجب في شرحه للكافية علة تسميته إذ قال وهو اسم ما فعله فاعله فعل مذكور بمعناه [٧٩] ، وقُدم المفعول المطلق لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق ، وغير متعلق الفعل به[٨٠]. وكان مذهب ابن السراج لبيان ذلك بأنه هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين [٨١] ، وأشار الرضي في علة تسمية أن ليس مقيداً بحرف جر كالمفعول به والمفعول له ، والمفعول فيه ومعه[٨٢] .

ب – علة حذف عامل المفعول المطلق وجوباً :

العامل في المفعول المطلق في صوره الثلاث يكون فيه الحذف تبعاً لنوعه ، فإذا كان الفعل مؤكداً لفعله يمتنع حذف عامله ؛لأنه إنما جاء به لتقويته وتقرير معناه و الحذف يكون منافٍ له ، في حين يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد فتقول : سيراً حثيثا لمن قال لك : أي سير سرت ؟ ، أو معنوية نحو : حجاً مبروراً لمن قُدم من حج . فذكر ابن الحاجب أنه قد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كذلك لمن قدم : خبر مقدم ، ووجوبا سماعاً في مواطن الدعاء ، نحو : سقياً ورعياً ، فجاء حذف عامل المصدر وجوباً في مواطن الدعاء . وقد أكد ذلك شراح الكافية وذهب ابن القواس شارحاً ذلك ومضيفاً له بياناً يجعل في حذف العامل وجوباً أمرين ، أولهما العلم بخصوصية الفعل ، والثاني : جعل المصدر بدلاً من الفعل وهذا ما يقع مكرراً ، نحو : زيد سيراً سيراً ، لقيام التكرار مقام الفعل وهذا لا ينطبق على الجمع ، أي ليس ذلك مثل قوله تعالى : ﴿**كلا إذا دكت الأرض دكا دكاً**﴾ لأن المراد تكرار المفعول في موضع الخبر ولا يكون خبراً [٨٣] ، وعلة هذا الحذف هي علة عوض أو بدل، فوجب حذف عامله لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه فيه [٨٤] . وهي ما ذهب في توجيها ركن الدين أي عزاها في كثرة الاستعمال [٨٥]، فلما حذفوا أفعالها للتحقيق جعلوا المصادر كالعوض من الأفعال . فوجوب حذفها معلل بكثرة الاستعمال أو يكون المصادر عوضاً من تلك الأفعال ، إذ يُفهم من قولك : سقياً ما نُفهم من قولك : سقاك الله سقياً. وهو ما تابع فيه ابن الحاجب النحاة في وجوب إضمار

الفعل نحو سقياً ورعياً وهو يرى أن أمره سماعي وليس له ضابط كلي يضبط ما أنتشر وما طريقة ذلك، وليس في الحقيقة من النحو ، وإنما هو من اللغة [٨٦] . وهو وردّ ذلك إلى السماع فهو يرى أن الحذف في هذه المواضع ليس من اختصاص النحويين كما أنه رجح فيه السماع على القياس لذا لم يعلل له [٨٧] وهذا الأمر يفضي إلى أن النحاة قد ذهبوا إلى بيان العلة في المحذوف القياسي والسماعي ، فتكون نيابة المصدر عن عامله المحذوف في الأساليب الإنشائية الطلبية قياسية شريطة أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته ، وان يكون المصدر مفرداً منكراً ، وإلا كان سماعياً مثل ويحة ، وويله[٨٨] . فيلحظ من ذلك أن علة حذف العامل تكون في صورتين الأول بأن يكون بكثرة الاستعمال ، وقد حذفوا أفعال هذه المصادر لكثرة دورانها على السنة الناس وهذا تخفيفاً ، والعلة الأخرى تكون علة عوض وبدل ، فصار المصدر أو المفعول المطلق بدلاً أو عوضاً عن فعله فوجب حذفه ، وهذا التوجيه قال به سيبويه وعلل ذلك الحذف بالاستغناء بالمصدر عن اللفظ بالفعل ، وتابعه في ذلك المبرد والسيرافي وابن يعيش ، فيُلحظ أن ابن الحاجب سار على ما ذهب إليه سيبويه من أن علة الحذف في هذا الموضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره . وقد تبع صاحب الأشباه والنظائر ذلك إذ يرى " المصدر الذي يجب أضمار فعله إنما وجب إضماره لكثرة استعمالها فخففوه بالحذف وجعلوا المصدر عوضاً منها " [٨٩] ، في حين لم يذكر ابن فلاح اليمني بياناً لذلك في شرحه للكافية ، وذهب ابن الحاجب في شرحه معللاً هذا الحذف لكثرة الاستعمال فذهبوا بتخفيفها بحذف فعلها ، فهي في المعنى معللة بالكثرة إلا أن الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت فيه بعينه احتيج إلى السماع، إذ لا يقدر ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر [٩٠] وذكر هذا الحذف عند سيبويه في باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، نحو سقياً ورعياً .فأختزل الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل [٩١] .

وأضاف ابن الحاجب حذفه قياساً وذلك في مواضع نحو ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه ، أو وقع مُكرراً ، نحو: ما أنت إلا سيراً ، وما أنت إلا سيرا ، ليريد وإنما أنت سيراً، ويفصل ذلك مصنف الكتاب في شرحه ويعزو ذلك الى أن حذفها قياساً لأنه قد علم منها ضابط كلي بالاستقراء ، وعلم أنهم يحذفون معه الفعل لزوماً ، وهذا هو معنى القياس في اللغة [٩٢] . ويضاف إلى ذلك ما وقع تفصلاً لأثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله ﴿ **فشدوا الوثائق فإما منا بعد وإما فداء** ﴾ وذكر المصنف هذا الضابط الذي إذا جعل وجب الحذف في شرح الوافية والذي يرى إذا تتقدم جملة لها أثار في الوجود ،فإذا ذكرت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل ،وان ذكر الفعل لم يذكر معه المصدر ، كقوله تعالى في الآية

السابقة ، فجملة (شدو الوثائق) جملة متقدمة لها في الوجود أثار وهو : المن أو الفداء أو الاسترقاق أو القتل ، فإذا ذكرت هذه الآثار وجب حذف الفعل لأن الجملة قرينة تدل على أثارها وقد وقع لفظها في موضع الفعل المحذوف فوجب الحذف [٩٣] . وقد تعدد توجيه النحاة لهذه العلة ، فذهب سيبويه إنه انتصب على فإما أن تمنون منا فإما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك [٩٤] . في حين ذهب الفراء إلى أنه منصوب بفعل مضمر ، نحو فإما أن تمنوا وإما أن تفدوا [٩٥] ، وعند أبي البقاء العكبري يجوز أن يكون مفعولين ، أي : أولوهم منا أو أقيلوا فداء [٩٦] ، في حين أبو حيان ذهب معقب لهذا القول أنه ليس بإعراب نحوي [٩٧]. وهذا ما يُلحظ بأنه بعيد عن صواب العلة ، إذ الإعراب هو التعليل ذاته لأنه بيان لعلة الحالة الإعرابية والدلالة على المعنى .

٢-الحال :

حال الشيء يحول حولاً وقولاً إذا تغير عن حاله [٩٨] وحالات الدهر وأحواله ،صروفه وأيضاً الوقت الذي أنت فيه [٩٩] . وجمعه أحوال واشتقاقها من التُحول والتنقل [١٠٠] .

والحال هو " الاسم المنصوب الصالح في جواب من سأل (كيف) ، [١٠١] وهو " وصف فضله يذكر لبيان هيأة الفاعل أو المفعول به أو كليهما "[١٠٢] . وجاء في تشخيص مذهبين أحدهما ذهب لمشابهتها للزمان الحال الذي يفصل فيه الماضي والمستقبل ، وهي لا تكون إلا أن يكون صاحب الحال فيها ولا يجوز لما مضى أو انقطع [١٠٣] ، في حين ذهب آخرون إلى أن الحال تعطي التحول والانتقال إليها عن حالة أخرى [١٠٤] .

أ- علة نصب الحال :

الحال هو من الفضلات ، والنصب إعراب الفضلات ، وهذه هي مقولة متداولة في كتب النحو، إلا أن الفضلات ليس في كل الأحوال تكون منصوبة ، ومن ذلك الحال والمجرور ، أشار إلى ذلك المخزومي إذ يرى أن تسمية المنصوبات بالفضلات " يشعر بتفاهتها في الكلام وقلة شأنها في تأدية المقاصد والإغراض" [١٠٥] . ولذا سماها (متعلقات الفعل) فأشار سيبويه إلى علة نصب الحال بقوله : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينصب لأنه حال وقع فيه الفعل " [١٠٦] . فتكون علة النصب شبهه بالمفعول لوقوع الفعل فيه أو هو مفعول به ، وقد أوضح ابن السراج : " الحال منتصب لشبهه بالمفعول لأثر جيء به بعد تمام الكلام ، واستغناء الفاعل لفعله وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول " [١٠٧] ، وهذا الرأي هو متابع لرأي الخليل ،إذ يرى إنما صار الحال نصباً ؛ لأن الفعل يقع فيه . تقول : قدمتُ راكباً ، وانطلقت ماشياً ، فانتصب كانتصاب الظرف حين

يقع فيه الفعل[١٠٨] ، وأعتمد هذا الرأي جماعة من النحاة منهم ابن شقير وابن مالك والنيلي وهو من علماء القرن السابع الهجري ، وهذا ما ذهب عليه المصنف ابن الحاجب ، وتابعه شراح الكافية منهم ابن القواس الذي يرى في أن المصنف أعقب كلامه عن المفعول به بموضوع الحال لأنها أقوى في الشبه من غيرها ، إذ تقوم مقام المفعول فيه [١٠٩] . في حين أن ابن فلاح اليمني لم يعرض لعلة نصب الحال ، وقد أوضح ابن القواس أن الحال لما كان شبيهاً بالمفعول أحتاج إلى عامل كالمفعول ، وهذا العامل إما أن يكون لفظي أو معنوي ، وهو ما يكون علة لنصب الحال[١١٠] وإذا تقدمنا زمنيا إلى الإمام نلحظ الرأي الذي ذهب إليه الجرجاني إلى أن علة انتصاب الحال لمشابهتها الظرف أو المفعول ، وذلك بقوله : " أعلم أن الحال قد اكتسبت شبهاً من الظرف وشبهاً من المفعول الصحيح ، فأما مشابهتها الظرف ، فإنك إذا قلت : جاء زيدٌ راكباً ، فالمعنى جاءني زيد في حال الركوب، في حين مشابهتها المفعول ، أنك إذا قلت (جاءني زيد راكباً ، وجاء خالياً من حرف الظرف ، إلا ترى أنت لا تقول جاءني زيدٌ في راكباً كما لا تقول في قولك : ضربتُ زيدٌ عمراً ، وضربتُ زيدٌ في عمرو ، ومشابهة الحال للمفعول الصحيح بالمفعول أقوى من مشابهتها الظرف " [١١١] فالحال إنما استحقت النصب تشبيهاً بالمفعول من حيث إنها فضلة في الكلام . في حين ذكر ابن الحاجب أن عاملها الفعل أو شبههُ أو معناه لأن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ، والمعنى المقتضي للإعراب كونه حالا ، وكونه حالا إنما يتقوم بالفعل اللفظي أو المعنوي إذ به جعلت الحالية وإلا كان صفة [١١٢] . فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل لأنها مفعول فيها [١١٣] . وشبه الفعل ، ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ، وهو ما أشبها في معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور [١١٤] . فيلحظ أن ابن الحاجب قد حدد علة نصب الحال بالفعل أو ما شابهه الفعل ،و هو يعوّل على العامل اللفظي أو المعنوي .

ب – علة وجوب كون الحال نكرة وصاحبها معرفة :

الحال لا تكون إلا نكرة وهو شرط فيها ، فـ (حق) الحال أن يكون نكرة ؛ لأن المقصود به بيان الهيأة وذلك حاصل بلفظ التنكير ، فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظه من الزيادة ، والخروج عن الأصل لغير غرض "[١١٥] .فالأصل في الحال التنكير عند جمهور النحاة ، فلا تكون الحال إلا نكرة وأن ما ورد منها .

اختلفت تعليلات النحاة ومنهم الشراح لمجيء الحال نكرة وتنوعت أقوالهم في ذلك ، إذ ذهب يونس والبغداديون إلى جواز تعريفها ، نحو : جاء زيدٌ الراكب ، وذلك قياساً على الخبر وعلى ما

سمع من ذلك ، في حين قال الكوفيون إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسن أفضل من المسيء ، إذ التقدير إذا أحسنت أفضل منه إذا أساء " [١١٦] ، وذكر ابن الوراق في تعليل ذلك " أن الحال هي مضارعة للتمييز ؛لأنك تبين بها ، كما تبين بالتمييز نوع المميز ، فلما اشتركا فيما ذكرناه ، وكان التمييز نكرة ، وجب أن تكون الحال نكرة "[١١٧] .

في حين ذهب ابن بابشاذ إلى أن" العلة في كونها نكرة أنها فضلة في الخبر ، واصل الخبر أن يكون نكرة وكذلك يجب فضلته ، ولأنها مشبه للتميز في البيان فوجب أن تكون نكرة كالتميز " [١١٨] وهذا الرأي ما اعتمده ابن يعيش والنيلي وفي حين يرى ابن الانباري أن الحال يجري في الفعل مجرى الصفة ، والفعل نكرة ، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة ، فقولك (جاء) يدل على مجيء . وقولك : جاء راكباً ، يدل على مجيء موصوف بركوب[١١٩] . وقد ذهب ابن الناظم إلى عرض أكثر من علة لمجيء الحال نكرة ، وقد صنف بعضها بأنها علل جدلية نظرية ؛لأن الغرض من الحال بيان هيأة صاحبها وكان ذلك البيان حاصلاً بالنكرة التزموا تنكير الحال ثم أنه قرر أن لزوم تنكير الحال جاء من الفضلية التي التزمت بها خلاف غيرها من الفضلات التي يمكن أن تفارق الفضلة وتصبح عمداً ،فستثقل واستحق التخفيف بملازمة التنكير ، وقد تابع ذلك ابن مالك [١٢٠] .

في حين اشترط ابن الحاجب شرطاً أن تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة وهذا ما يكون في الغالب ، وقد وقف عند ذلك شارح الكافية ابن القواس إذ يرى وهو متابع لما جاء به ابن الحاجب من أن للحال شروط ولا يصح نصبها إلا بها ، ومنها أن تكون نكرة ،لأن الحال نوع من الخبر ، وأصل الخبر أن تكون نكرة ، لأنها جواب لكيف وهي سؤال عن حال نكرة ، ولأنها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في بعض الصور ، نحو : جاءني زيد الراكب ، ومنها أن صاحبها لا يكون إلا معرفة ،لأن هذا التنكير والتعريف لصاحبها يتحقق الفرق بينه وبين الصفة فلا يتبعه في الإعراب[١٢١] ، وهذا ما ذهب إليه آخرون في أن العلة في تنكير الحال لأنها في المعنى خبر ، واصل الخبر أن تكون نكرة لأنها مستفادة [١٢٢] . إذ يجب في الحال التنكير لئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها أو أظهار إعرابها [١٢٣] . فجيء بها نكرة لدفع اللبس الحاصل حين ورود الحال معرفة وصاحبها في موضع النصب إذ يتوهم السامع أنها نعت ، وهذا ما ذهب إليه الأزهري والاشموني [١٢٤] . في حين يرى الرضي إنما نكرت الحال لأن النكرة أصل ، والمقصود بالحال تفيد الحدث المذكور ، والتعريف لا يجدي نفعاً في ذلك [١٢٥] .

والقول الأرجح في ذلك ما اشترطه النحاة وما ذهب إليه شارح المصنف من أن صاحب الحال معرفة وأن الحال نكرة ؛لأن الحال لو كانت معرفة مثل صاحبها لحصل التباس بالنعت ودفعاً لذلك اللبس قالوا بوجوب تنكيرها ، إذ يقول المبرد " ...لأن نصبه على الحال ولا تكون الحال إلا نكرة"[١٢٦] . في حين جاء مذهب الكوفيين أن الحال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة ، نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء "[١٢٧] .ومجيء صاحب الحال معرفة يكون غالباً ؛ لان الحاجة إلى أحوال المعارف أهم ، بخلاف النكرة فإن وصفها بقي [١٢٨] ، إذ لا يقع صاحب الحال نكرة إلا بوجود مسوغ لذلك المجيء كتشبيه بالمبتدأ أو تخصصه بوصف أو بإضافته [١٢٩] .

النتائج

١- إنّ العلة هي بيان وتوضيح للحكم النحوي ، وبذلك تكون مرافقةً للأقيسة والنظم ، وبها تكمن الفائدة للدرس النحوي .

٢- إن القرن السابع الهجري امتاز بخاصية سيادة العلة في الإحكام النحوية ، وهو ما أتاح للنحاة إظهار عللهم بالوقوف على أغلب مسائل النحو ولا يكاد حكم من إحكامهم من دون علة .

٣- إن أكثر علل ابن الحاجب وشراح الكافية في القرن السابع الهجري كانت ذات طابع تعليمي قياسي ، وابتعدوا نوعاً ما عن العمل الجدلية ، وهو بذلك ساروا بما ذهب إليه أوائل النحاة وجمهور البصريين .

٤- ذهب ابن الحاجب وشراح الكافية بمتابعة علل البصريين ، إلا أنهم لم يعدموا من العلل التي علل بها الكوفيين .

٥- إن بعض الشراح أخذ في توسعة مساحة التعليل لما لم يقع في كلام العرب كتعليلهم لعدم جر الفعل أو جزم الاسم توسيعاً لنطاق التعليل أو ترسيخاً للقاعدة وهذا مما يمكن أن يُطلق عليه تعليل القواعد الكلية في النحو العربي .

الهوامش

[١] ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، ابن الحاجب : ٣٥٣ معاني النحو ، فاضل السامرائي : ١٦٠/١ .

[٢] الكتاب : ٢/ ١٦٢ .

[٣] الأصول في النحو ، ابن السراج : ٥٨/١ .

[٤] شرح الحدود النحوية : ٩٥ .

[٥] الأصول في النحو : ١/ ٦٢ .

[٦] اللمع في العربية ،لابن جني : ٢٦

[٧] ينظر : شرح التصريح عن التوضيح ، ابن هشام الأنصاري : ١٩٢/١ .
[٨] ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٩٤/١ .
[٩] شرح المقدمة الكافية في علم الأعراب :٣٥٥ ، شرح ابن القواس :١٥٢/١
[١٠] ينظر : المغني: ٢/ ٥٥٧ ، شرح الرضي : ٨٦-٨٧ ، شرح الكافية الشافية : ١/ ٧٧.
[١١] ينظر : الكتاب ،سيبويه : ٢٧٨/١ .
[١٢] شرح ابن الناظم : ١٠٥ .
[١٣] شرح الكافية الشافية : ١/ ١٤٢ .
[١٤] ينظر : العلل النحوية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري : ١٢١ .
[١٥] ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الأعراب :٣٥٤-٣٥٥ .
[١٦] تسهيل الفوائد : ٤٤ .
[١٧] شرح ابن الناظم : ١٠٥ .
[١٨] ينظر : الكتاب : ٢/ ١٢٧ ، الأصول في النحو : ١/ ٦٠ .
[١٩] المفصل في صنعة الإعراب : ٣٣ .
[٢٠] شرح المفصل : ١/ ٢٤٣ .
[٢١] الحذف والتقدير في النحو ، علي أبو المكارم : ٢٥٢ -٢٥٣ .
[٢٢] العلة النحوية في القرن السابع : ١٥٩ .
[٢٣] شرح المقدمة الكافية في علم الأعراب : ٣٥٦ .
[٢٤] ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الأعراب : ٣٥٦ ، شرح ابن القواس : ١٥٤/٢ ، شرح الرضي :٨٨/١ .
[٢٥] ينظر : شرح الرضي :٨٨/١ .
[٢٦] شرح جمل الزجاجي ، ابن خروف : ١/ ٣٩٩-٤٠٠ .
[٢٧] العلة النحوية في القرن السابع الهجري ، سليمان إبراهيم البلكيمي : ١٥٤ .
[٢٨] شرح المفصل : ١/ ٢٤٧-٢٤٨ .
[٢٩] خزانة الأدب ، نسب للفرزدق : ١/ ٤٤٥ .
[٣٠] شرح التصريح : ١/ ٢١٤ .
[٣١] العلة النحوية في القرن السابع الهجري : ١٥٥ .
[٣٢] شرح كافية ابن الحاجب: ٢٥٦ .
[٣٣] ديوان الهذليين :٥/٧ .
[٣٤] ينظر : تسهيل الفوائد : ٤٦ .
[٣٥] شرح الجمل : ١/ ٣٥٣ .
[٣٦] ينظر : شرح الحدود النحوية : ٩٤ .
[٣٧] الكتاب : ١٩/١ .

[٣٨] المقتضب : ٥٠/٤ .

[٣٩] الأصول : ١/ ٧٦ .

[٤٠] شرح الجمل، ابن عصفور : ١/ ٥٣٤ .

[٤١] شرح ابن عقيل : ١/ ٤٩٩ .

[٤٢] التوطئة للشوبين : ٢٥٩ .

[٤٣] الكافية :٧٢ .

[٤٤] ينظر : شرح ابن فلاح اليمني : ٣٣٨/١ .

[٤٥] ينظر : شرح الوافي : ٩٤/١ ، شرح المصنف على الكافية : ٣٢٠/١ .

[٤٦] ينظر : شرح ابن القواس : ١٥٠/١ .

[٤٧] ينظر : الأصول في النحو : ٢٠٩/١ ، المقرب : ١٧٥ .

[٤٨] شرح ابن فلاح اليمني : ٣٣٨/١ .

[٤٩] ينظر : شرح الكافية للرضي : ١/ ١٩١ .

[٥٠] ينظر : حاشية الصبان : ٩٤/٢ .

[٥١] ينظر : شرح ابن الحاجب للكافية : ٣٥٠ .

[٥٢] ينظر : شرح الرضي : ٨٤/١ ، الفوائد الضيائية : ١٨٢/٢ .

[٥٣] ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٣٥٠ .

[٥٤] ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب : ٩٤/١ ، شرح الرضي : ٨٤/١ .

[٥٥] ينظر : المقتضب : ١/ ٣٥٢ .

[٥٦] ينظر : شرح الكافية ابن القواس :١٥٠/١ .

[٥٧] ينظر : شرح ابن القواس : ١٥١/١ .

[٥٨] تحرير الخصاصة :١٦١ .

[٥٩] المغني في النحو : ٢/ ١٩٥ .

[٦٠] الكتاب : ١/ ٤٢ .

[٦١] الأصول : ١/ ٧٧ .

[٦٢] أسرار العربية : ٩٥ .

[٦٣] اللباب : ١/ ١٥٨ .

[٦٤] ينظر : النحو الوافي : ١١٢/٢-١١٣ .

[٦٥] ينظر : الفوائد الضيائية : ٢٧٣/١ .

[٦٦] ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٣٥١ .

[٦٧] ينظر : شرح الوافي : ٩٦/١ .

[٦٨] ينظر شرح الاشموني : ٣٢٥/١ ،الفعل زمانه وأبنيته :٩٥ .

[٦٩] ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد :٣٩٨/١ .

[٧٠] ينظر : البحر المحيط :٥٦٧/٨ .
[٧١] ينظر : علل النحو : ٢١٨-٢١٩ .
[٧٢] ينظر : الكتاب : ١/ ٢٤ .
[٧٣] شرح المفصل : ١١٠/١ .
[٧٤] الكتاب : ٢٤/١ .
[٧٥] شرح الاشموني : ٢٤٠/٢ .
[٧٦] ينظر : شرح ابن القواس : ١/ ١٧٩ .
[٧٧] ينظر : شرح ابن الناظم : ٢٦٦ ، توضيح المقاصد : ٢/ ٧١ .
[٧٨] ينظر : كاشف الخصاصة : ١٢٤ .
[٧٩] ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٣٨٨ .
[٨٠] ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب : ١٣٠/١ .
[٨١] ينظر : أصول النحو : ١/ ١٩٠
[٨٢] ينظر : شرح الرضي : ١١٣/١ .
[٨٣] ينظر : شرح ابن القواس : ١/ ١٨٢ .
[٨٤] ينظر : شرح ابن الناظم :٢٦٧ ، منهج السالك : ١٤٠ .
[٨٥] البسيط في شرح الكافية : ١/ ٣٩٢ .
[٨٦] الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٢٢٧ .
[٨٧] ينظر : المصدر نفسه الصفحة نفسها .
[٨٨] ينظر : النحو الوافي : ٢١١/٢ .
[٨٩] الأشباه والنظائر : ١/ ٢٧٧ .
[٩٠] ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٣٩٥ .
[٩١] ينظر : الكتاب : ١/ ١٥٦-١٥٧ ، المقتضب : ٣/ ٢٢١ .
[٩٢] ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٣٩٦.
[٩٣] ينظر : شرح الوافية :١/ ١٣٤-١٣٥ ، شرح الرضي : ١٢١/١ .
[٩٤] ينظر: الكتاب : ١٦٨/١ .
[٩٥] ينظر : معاني القرآن : ٥٧/٣ .
[٩٦] ينظر : التبيان : ٢/ ١١٦٠ .
[٩٧] ينظر : البحر المحيط : ٨/ ٧٥ .
[٩٨] جمهرة اللغة مادة (حول) : ٢/ ٩٩٤ .
[٩٩] لسان العرب : ١١ / ١٨٢ ، القاموس المحيط (حول) : ٤/ ٩٩١ .
[١٠٠] شرح التصريح : ١/ ٥٦٩ ، حاشية الالوسي : ٣٩٣ .
[١٠١] ينظر : ارتشاف الضرب : ٣/ ١٥٥٧ .

[١٠٢] معجم النحو : ١٦٢ .
[١٠٣] الأصول في النحو : ١/ ٢١٣ .
[١٠٤] نتائج الفكر : ٣٩٦ .
[١٠٥] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٩٣ .
[١٠٦] الكتاب : ١/ ٣٩١ .
[١٠٧] الأصول في النحو ،لابن السراج : ١/ ٢١٣ .
[١٠٨] الجمل في النحو : ٧٠ .
[١٠٩] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : ٥٠٢-٥٠٧ .
[١١٠] ينظر : شرح الكافية لابن القواس : ٢٢٦/١ .
[١١١] ينظر : المقتضب : ١/ ٦٧٢ .
[١١٢] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : ٥٠٢-٥٠٧ .
[١١٣] الكتاب : ٢٠/١ .
[١١٤] ينظر : شرح الرضي : ١/ ٢٠١ .
[١١٥] شرح ابن طولون : ١/ ٤٠٧ .
[١١٦] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٢٣٩ ، دروس في شرح الألفية : ١٣٤ .
[١١٧] علل النحو : ٥٠٩ ، وينظر : المقتصد : ١/ ٦٧٥ .
[١١٨] المقدمة المحسبة : ٢/ ٣١٢ .
[١١٩] ينظر : أسرار العربية : ١٩٣ .
[١٢٠] ينظر : شرح التسهيل :٣/ ٢٤٣ .
[١٢١] ينظر : شرح ابن القواس : ١/ ٢٢٧ ، شرح الكافية لابن الحاجب : ٥٠٣ .
[١٢٢] ينظر : شرح المفصل :٦٢/٢ ، شرح المقدمة المحسبة : ٣١٢/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٩/١ ، الحال في الجملة العربية :١٢٠ .
[١٢٣] المطالعة السعيدة : ٧/٢ .
[١٢٤] ينظر : شرح التصريح :١/ ٥٧٨ ، شرح الاشموني : ١/ ٤١٥ .
[١٢٥] ينظر : شرح الرضي : ٥٣/٢ .
[١٢٦] المقتضب : ٤/ ١٥٠ .
[١٢٧] ينظر : شرح ابن يعيش :٦٣/٢ ، شرح الكافية الشافية لابن عقيل : ١/ ٢٥٧ .
[١٢٨] ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٥٠٤ .
[١٢٩] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٥٩ .

قائمة المصادر والمراجع

*ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

*أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٧ م .
*الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، دار الحديث للطباعة والنشر ، ط٣ ، بيروت–لبنان ، ١٩٨٤م .
* الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٦م .
*البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية (بيروت –لبنان) ، ط١ ، ١٩٩٣ م .
* البسيط في شرح الكافية ، ركن الدين الأستراباذي (ت٧١٥ هـ) ، تحقيق : حازم سليمان الحلي .
*الإيضاح في شرح المفصل ، الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف ابن الحاجب النحوي ، تحقيق : د.موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٣م .
* التبيان في إعراب القرآن ، أبي البقاء العكبري (٦١٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ،١٩٩٨م.
* تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، زين الدين بن الوردي ، تحقيق : محمد مزعل خلاطي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ م .
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧م .
* توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .
*التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ١٩٨١م .
*الجمل في النحو ، لأبي قاسم الزجاج ، تحقيق :د. علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، مؤسسة الرسالة ، ط٤ ، ١٩٨٨م .
*جمهرة اللغة ، لابن أبي بكر محمد بن الحسن ، طبع بالاوفست ، مكتبة المثنى (د.ت) .
*حاشية شرح القطر في علم النحو ، تأليف محمود شكدي الألوسي ، مطبعة حنانيا في القدس الشريف ، ١٣٢هـ .
*حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوقيفية (د.ط) ، (د.ت).
*الحذف والتقديم في النحو ، علي أبو المكارم ، دار غريب – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١ م .
*خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني (د.ت) .
*دروس في شرح الألفية ، عبدة الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٩٨٠ م.
*ديوان الهذليين ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، دار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، ط٤، ١٩٦٥م .

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩ ﻫ) ، المحقق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة ، دار مصر للطباعة ، ط ٢٠ ، ١٩٨٠ م .

*شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي ، تحقيق : د. عبد الحميد جاسم محمد الكبيسي ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ٢٠٠٢م .

* شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم عبد الله بدر الدين محمد ابن الأمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦ ﻫ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠ م .

*شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، حققه وشرح شواهده : محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط٢ .

*شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجميل بيروت (د.ط) ، (د.ت).

* شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السُّود ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، ٢٠٠٠ م .

*شرح الرضي على الكافية، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦ م .

*شرح جمل الزجاجي ، ابن خروف الإشبيلي ، إعداد الدكتورة: سلوى محمد عمر عرب ، ١٤١٩ ﻫ .

* شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٠٩ ﻫ) ، قدمه ووضع هواشه فواز الشعار ، إشراف : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

*شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد علي الفاكهي ، تحقيق : د. زكي فهمي الألوسي ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل (د.ت) .

*شرح كافية ابن الحاجب ، للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق : علي الشوملي ، جامعة العلوم الأردن ، دار الأمل .

*شرح كافية ابن الحاجب ، يعقوب بن احمد بن حاجي عوض ، تحقيق ودراسة : د. سعد محمد عبد الرزاق أبو نور ، مكتبة الإيمان ، المنصورة .

*شرح الكافية الشافية ، العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث .

*شرح الكافية في النحو ، للعلامة منصور بن فلاح اليمني ، رسالة دكتوراه ، نصار بن محمد بن حسين حميد الدين ، ١٤٢٢ .

*شرح المفصل للزمخشري ، بن يعيش الموصلي ، قد له د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠١ م .

*شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٧م
شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩ ه) ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، الطبعة العصرية .
*شرح الوافية نظم الكافية ، لأبي عمر عثمان بن الحاجب النحوي ، تحقيق : موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الأدب في النجف الاشرف ، ١٩٨٠ م .
* علل النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٢٥ه) ، تحقيق ودراسة : د. محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشيد ، ط١ ، ١٩٩٩م .
*العلل النحوية دراسة تحليلة في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري ، د. حميد الفتلي ، ط١، ٢٠١١ م .
*العلة النحوية في القرن السابع الهجري ، سليمان إبراهيم البلكيمي ، عالم الكتب ، ط١ ، ٢٠١٧م .
*الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، جامعة بغداد ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٣م.
* الفوائد الضيائية (شرح الجامي) ، نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت ٨٩٨ ه) ، مكتبة المدينة ، كراتشي ، باكستان ، ط١ ، ٢٠١٤ م .
*في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، بيروت ١٩٦٤ .
*كاشفة الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ، شمس الدين محمد بن الخطيب المعروف بأبن الجزري ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، ١٩٨٣ م .
* الكتاب كتاب سيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م .
*اللباب في علوم الكتاب ،تأليف الإمام المفسر أبي حفص بن علي ابن عادل أحمد عبد الموجود ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨ م .
*اللمع في العربية ، أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د. سميح أبو مُغلي ، دار مجدلاوي للنشر ، ١٩٨٨ .
*لسان العرب ، ابن منظور الأنصاري (ت٧١١ه) ، دار صادر بيروت .
*المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات .
*معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣ .
* معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،ط١ ، ٢٠٠٠م .
*معجم النحو ، عبد الغني باقر ، مؤسسة الرسالة ، ط٤ ، بيروت ١٩٨٨م .
* المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ ه) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٢ م .
*المقتضب ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٩٩٤ م .
* المقرب ، علي بن مؤمن ابن عصفور (ت ٦٦٩ه) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١، ١٩٧٢ م .

*المطالعة السعيدة في شرح الفريدة ، جلال الدين السيوطي ،تحقيق : نبهان ياسين حسين ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٧م .
*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، بن هشان الأنصاري ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت ، ١٩٩١ م .
*المفصل في صنعة الإعراب ، أبي القاسم محمود بن عمر الزخشري ، قدم له د. علي بوم لحم ، دار ومكتبة الهلال بيروت ن ط١ ، ١٩٩٣ م .
*منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيّان النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥ ه) ، د. علي محمد فاخر ، د. أحمد محمد السوداني ، د. عبد العزيز محمد فاخر ، دار الطباعة المحمدية – الأزهر، ط١ ، ٢٠١٣ م .
*نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١ه) ، الناشر : دار الكتب العلمية –بيروت، ط١ ، ١٩٩٢ م .
*النحو الوافي ، عباس حسن (ت ١٣٩٨ ه) ، الناشر : دار المعارف ، الطبعة :١٥.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ه) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دارار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط١ ،١٩٩٩م .

List of Sources and References

•Irtishāf al-Darb min Lisān al-'Arab. By Abū Ḥayyān al-Andalusī (d. 745 AH). Edited, explained, and studied by Dr. Rajab 'Uthmān Muḥammad. Cairo: Maktabat al-Khānjī.
•Asrār al-'Arabiyya. By 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad al-Anbārī (d. 577 AH). Edited and studied by Muḥammad Ḥusayn Shams al-Dīn. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1997.
•Al-Ashbāh wa-l-Naẓā’ir fī al-Naḥw. By Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī. 3rd ed. Beirut: Dār al-Ḥadīth for Printing and Publishing, 1984.
•Al-Uṣūl fī al-Naḥw. By Abū Bakr Muḥammad ibn Sahl ibn al-Sarrāj al-Nahwī al-Baghdādī (d. 316 AH). Edited by Dr. 'Abd al-Ḥusayn al-Fatlī. 3rd ed. Beirut: Mu’assasat al-Risāla, 1996.
Al-Baḥr al-Muḥīṭ. By Muḥammad ibn , known as Abū Ḥayyān al-Andalusī (d. 745 AH). Edited by Sheikh ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd et al. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1993.
•Al-Basīṭ fī Sharḥ al-Kāfiya. By Rukn al-Dīn al-Astarābādhī (d. 715 AH). Edited by Ḥāzim Sulaymān al-Ḥillī.
•Al-Īḍāḥ fī Sharḥ al-Mufaṣṣal. By Sheikh Abū ‘Amr ‘Uthmān ibn ‘Umar, known as Ibn al-Ḥājib al-Naḥwī. Edited by Dr. Mūsā Banāy al-'Alīlī. Baghdad: Al-’Ānī Press, 1983.
•Al-Tibyān fī I'rāb al-Qur'ān. By Abū al-Baqā’ al-'Ukbarī (d. 616 AH). Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1998.
•Taḥrīr al-Khaṣāṣa fī Taysīr al-Khulāṣa. By Zayn al-Dīn ibn al-Wardī. Edited by Muḥammad Maz'al Khalāṭī. Master’s Thesis, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2002.
•Tashīl al-Fawā’id wa Takmīl al-Maqāṣid. By Ibn Mālik. Edited by Muḥammad Kāmil barakāt. Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1967.

•Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-l-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik. By Abū Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim al-Murādī. Edited by 'Abd al-Raḥmān 'Alī Sulaymān. Cairo: Maktabat al-Kulliyyāt al-Azhariyya.
•Al-Tawṭi'a. By Abū 'Alī al-Shalūbīn. Edited by Dr. Yūsuf Aḥmad al-Muṭawwa', 1981.
•Al-Jumal fī al-Naḥw. By Abū al-Qāsim al-Zajjājī. Edited by Dr. 'Alī Tawfīq al-Ḥamd. 4th ed. Dār al-Amal & Mu'assasat al-Risāla, 1988.
•Jamharat al-Lugha. By Ibn Abī Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan. Offset Edition, Al-Muthannā Library (n.d.).

•Ḥāshiyat Sharḥ al-Qaṭr fī 'Ilm al-Naḥw. By Maḥmūd Shukrī al-Alūsī. Jerusalem: Ḥanāniyā Press, 1320 AH.
•Ḥāshiyat al-Ṣabbān 'alā Sharḥ al-Ashmūnī 'alā Alfiyyat Ibn Mālik. Includes an explanation of al-'Ayni's examples. Edited by Ṭāhā 'Abd al-Ra'ūf Sa'd. Al-Tawqīfiyya Library (n.d.).
•Al-Ḥadhf wa-l-Taqdīm fī al-Naḥw. By 'Alī Abū al-Makārim. 1st ed. Cairo: Dār Gharīb, 2001.
•Khizānat al-Adab wa Lub Lubāb Lisān al-'Arab. By 'Abd al-Qādir ibn 'Umar al-Baghdādī. Edited by 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Al-Madani Press (n.d.).
•Durūs fī Sharḥ al-Alfiyya. By 'Abdah al-Rājḥī. Beirut: Dār al-Nahḍa al-'Arabiyya, 1980.
Dīwān al-Hudhayliyyīn. Photocopy of the Dār al-Kutub edition. 4th ed. Cairo: Dār al-Qawmiyya for Printing and Publishing, 1965.
•Sharḥ Ibn 'Aqīl 'alā Alfiyyat Ibn Mālik. By Bahā' al-Dīn 'Abdullāh ibn 'Aqīl al-Hamdānī al-Miṣrī (d. 769 AH). Edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd. 20th ed. Cairo: Dār al-Turāth & Dār Miṣr for Printing, 1980.
•Sharḥ Ibn Ṭūlūn 'alā Alfiyyat Ibn Mālik. By Abū 'Abdullāh Shams al-Dīn Muḥammad ibn 'Alī ibn Ṭūlūn al-Dimashqī al-Ṣāliḥī. Edited by Dr. 'Abd al-Ḥamīd Jāssim Muḥammad al-Kubaysī. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 2002.
•Sharḥ Ibn al-Nāẓim 'alā Alfiyyat Ibn Mālik. By 'Abdullāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn al-Imām Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mālik (d. 686 AH). Edited by Muḥammad Bāsil 'Uyūn al-Sūd. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 2000.
•Sharḥ al-Ashmūnī 'alā Alfiyyat Ibn Mālik (Manhaj al-Sālik). Edited and annotated by Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd. 2nd ed.
•Sharḥ al-Tashīl. By Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn 'Abdullāh ibn Mālik al-Ṭā'ī al-Jayyānī al-Andalusī. Edited by Dr. 'Abd al-Ḥamīd al-Sayyid Muḥammad 'Abd al-Ḥamīd. Beirut: Dār al-Jamīl (n.d.).
•Sharḥ al-Taṣrīḥ 'alā al-Tawḍīḥ. By Khālid ibn 'Abdullāh al-Azharī. Edited by Muḥammad Bāsil 'Uyūn al-Sūd. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 2000.
•Sharḥ al-Raḍī 'alā al-Kāfiya. Edited by Yūsuf Ḥassan 'Umar. 2nd ed. Benghazi: Qar Yūnus University & National Library, 1996.
Sharḥ Jumal al-Zujjājī. By Ibn Khurūf al-Ishbīlī. Prepared by Dr. Salwā Muḥammad 'Umar 'Arab, 1419 AH.
•Sharḥ Jumal al-Zujjājī. By Ibn 'Aṣfūr al-Ishbīlī (d. 609 AH). Annotated by Fawwāz al-Sha'ār; supervised by Dr. Emīl Badī' Ya'qūb. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1998.

•Sharḥ al-Ḥudūd al-Naḥwiyya. By 'Abdullāh ibn Aḥmad 'Alī al-Fākihī. Edited by Dr. Zakī Fahmī al-Alūsī. University of Mosul: Dār al-Kutub for Printing and Publishing (n.d.).
•Sharḥ Kāfiyat Ibn al-Ḥājib. By Sheikh 'Abd al-'Azīz ibn Jumu'a al-Mawṣilī. Studied and edited by 'Alī al-Shūmalī. Jordan University of Science: Dār al-Amal.
•Sharḥ Kāfiyat Ibn al-Ḥājib. By Ya'qūb ibn Aḥmad ibn Ḥājjī 'Awaḍ. Edited and studied by Dr. Sa'd Muḥammad 'Abd al-Razzāq Abū Nūr. Mansoura: Maktabat al-Īmān.
•Sharḥ al-Kāfiya al-Shāfiya. By Jamāl al-Dīn Abū 'Abdullāh Muḥammad ibn 'Abdullāh ibn Mālik al-Ṭā'ī al-Jayyānī. Edited by Dr. 'Abd al-Mun'im Aḥmad Harīrī. Dār al-Ma'mūn for Heritage.
•Sharḥ al-Kāfiya fī al-Naḥw. By Manṣūr ibn Fallāḥ al-Yamanī. Doctoral Dissertation by Naṣṣār ibn Muḥammad ibn Ḥusayn Ḥamīd al-Dīn, 1422 AH.
•Sharḥ al-Mufaṣṣal li-l-Zamakhsharī. By Ibn Ya'īsh al-Mawṣilī. Introduced by Dr. Emīl Badī' Ya'qūb. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 2001.
•Sharḥ al-Muqaddima al-Kāfiya fī 'Ilm al-I'rāb. By Jamāl al-Dīn Abū 'Amr 'Uthmān ibn al-Ḥājib. Studied and edited by Jamāl 'Abd al-'Āṭī Mukhaymar Aḥmad. 1st ed. Riyadh: Nizār Muṣṭafā al-Bāz Library, 1997.
•Sharḥ al-Muqaddima al-Muḥassaba. By Ṭāhir ibn Aḥmad ibn Bābshādh (d. 469 AH). Edited by Khālid 'Abd al-Karīm. Modern Edition.
•Sharḥ al-Wāfiya Naẓm al-Kāfiya. By Abū 'Amr 'Uthmān ibn al-Ḥājib al-Naḥwī. Edited by Mūsā Banāy 'Alwān al-'Alīlī. Najaf: Al-Adab Press, 1980.
•'Ilal al-Naḥw. By Abū al-Ḥasan Muḥammad ibn 'Abdullāh al-Warrāq (d. 325 AH). Edited and studied by Dr. Maḥmūd Jāssim Muḥammad al-Darwīsh. 1st ed. Maktabat al-Rashīd, 1999.
•Al-'Ilal al-Naḥwiyya: An Analytical Study of the Printed Commentaries on the Alfiyya up to the End of the 8th Century AH. By Dr. Ḥamīd al-Fatlī. 1st ed., 2011.
•Al-'Illa al-Naḥwiyya fī al-Qarn al-Sābi' al-Hijrī. By Sulaymān Ibrāhīm al-Balakīmī. 1st ed. 'Ālam al-Kutub, 2017.
•Al-Fi'l: Its Tense and Forms. By Dr. Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī. Al-Risāla Foundation & University of Baghdad, 1983.
•Al-Fawā'id al-Diyā'iyya (Sharḥ al-Jāmī). By Nūr al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad al-Jāmī (d. 898 AH). 1st ed. Karachi: Maktabat al-Madīna, 2014.
•Fī al-Naḥw al-'Arabī: Naqd wa Tawjīh. By Dr. Mahdī al-Makhzūmī. Beirut, 1964.
•Kāshifat al-Khaṣāṣa 'an Alfāẓ al-Khulāṣa. By Shams al-Dīn Muḥammad ibn al-Khaṭīb, known as Ibn al-Jazarī. Edited by Dr. Muṣṭafā Aḥmad al-Nammās, 1983.

•Al-Kitāb. By Sībawayh, Abū Bishr 'Amr ibn 'Uthmān ibn Qanbar. Edited and explained by 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. 3rd ed. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1988.
•Al-Lubāb fī 'Ulūm al-Kitāb. By al-Imām al-Mufassir Abū Ḥafṣ ibn 'Alī ibn 'Ādil Aḥmad 'Abd al-Mawjūd. Edited by Sheikh ʻĀdil Aḥmad ʻAbd al-Mawjūd. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1998.

•Al-Luma' fī al-'Arabiyya. By Abū al-Fatḥ 'Uthmān ibn Jinnī. Edited by Dr. Samīḥ Abū Mughlī. Dār Majdalāwī Publishing, 1988.
•Lisān al-'Arab. By Ibn Manẓūr al-Anṣārī (d. 711 AH). Beirut: Dār Ṣādir.
•Al-Musā'id 'alā Tashīl al-Fawā'id. A revised commentary by Bahā' al-Dīn ibn 'Aqīl on Ibn Mālik's al-Tashīl. Edited and annotated by Dr. Muḥammad Kāmil Barakāt.
•Ma'ānī al-Qur'ān. By Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Ziyād al-Farrā'. 3rd ed. Beirut: 'Ālam al-Kutub, 1983.
•Ma'ānī al-Naḥw. By Dr. Fāḍil Ṣāliḥ al-Sāmarrā'ī. 1st ed. Dār al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 2000.
•Mu'jam al-Naḥw. By 'Abd al-Ghanī Bāqir. 4th ed. Beirut: Al-Risāla Foundation, 1988.
•Al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Īḍāḥ. By 'Abd al-Qāhir al-Jurjānī (d. 471 AH). Edited by Dr. Kāẓim Baḥr al-Marjān. Baghdad: Dār al-Rashīd, 1982.
•Al-Muqtaḍab. By Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. Edited by Muḥammad 'Abd al-Khāliq 'Uḍayma. Cairo, 1994.
•Al-Muqarrab. By 'Alī ibn Mu'min ibn 'Aṣfūr (d. 669 AH). Edited by Aḥmad 'Abd al-Sattār al-Jawārī and 'Abdullāh al-Jubūrī. 1st ed. Baghdad: Al-'Ānī Press, 1972.
•Al-Muṭāla'a al-Sa'īda fī Sharḥ al-Farīda. By Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī. Edited by Nabhān Yāsīn Ḥusayn. Al-Mustanṣiriyya University, 1977.
•Mughnī al-Labīb 'an Kutub al-A'ārīb. By Ibn Hishām al-Anṣārī. Edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd. Beirut: Al-Maktaba al-'Aṣriyya, 1991.
•Al-Mufaṣṣal fī Ṣan'at al-I'rāb. By Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn 'Umar al-Zamakhsharī. Introduced by Dr. 'Alī Bū Mulḥim. 1st ed. Beirut: Dār wa Maktabat al-Hilāl, 1993.
•Manhaj al-Sālik fī al-Kalām 'alā Alfiyyat Ibn Mālik. By Abū Ḥayyān al-Naḥwī al-Andalusī (d. 745 AH). By Dr. 'Alī Muḥammad Fākhir, Dr. Aḥmad Muḥammad al-Sūdānī, and Dr. 'Abd al-'Azīz Muḥammad Fākhir. 1st ed. Dār al-Ṭibā'a al-Muḥammadiyya - al-Azhar, 2013.
•Natā'ij al-Fikr fī al-Naḥw. By Abū al-Qāsim 'Abd al-Raḥmān ibn 'Abdullāh ibn Aḥmad al-Suhaylī (d. 581 AH). 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1992.
•Al-Naḥw al-Wāfī. By 'Abbās Ḥassan (d. 1398 AH). 15th ed. Dār al-Ma'ārif.

•Ham' al-Hawāmi' fī Sharḥ Jam' al-Jawāmi'. By al-Imām Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Suyūṭī (d. 911 AH). Edited by Aḥmad Shams al-Dīn. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya, 1999.